

# المرجعية الفكرية للإسلاميين بالمغرب

## دراسة لحالة حزب العدالة والتنمية

د. إدريس لكريبي

مدير مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات بجامعة القاضي عياض، المغرب

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن التيارات الإسلامية المغربية اعتمدت في بدايات ظهورها، كما هو الأمر بالنسبة لمجمل التيارات المماثلة في المنطقة العربية، على مجموعة من المرتكزات الفكرية التي نهلتها من الأدبيات التي راكمتها جماعة الإخوان، وبخاصة ما تعلق منها بالكتابات التي طرحها رواد هذه الجماعة كالشيخ حسن البنا وسيد قطب والشيخ محمد أحمد الراشد<sup>1</sup>.. قبل أن تنفتح على التراث الفكري المغربي، خصوصا وأن جامعة القرويين تخرج منها عدد كبير من الفقهاء والمفكرين الذين أغنوا المكتبات بإسهاماتهم واجتهاداتهم الفكرية في مختلف الحقول المعرفية، وبخاصة منها الفكر الإسلامي..

أخذت هذه التيارات كما هو الأمر بالنسبة لجماعة العدل والإحسان التي أسسها الشيخ عبد السلام ياسين عام 1973، وحركة التوحيد والإصلاح (1996) الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية.. في تعزيز مرجعياتها، ومحاولة تبيئتها مع الظروف السياسية، والاجتماعية والثقافية القائمة، مع الانفتاح على عدد من الفقهاء والمفكرين من المغرب، كما هو الشأن بالنسبة لعلال الفاسي والمختار السوسي.. أو مفكرين من الخارج كمالك بن نبي من الجزائر، وناشطين آخرين كحسن الترابي من السودان، وراشد الغنوشي من تونس..

مرّت الحركة الإسلامية بعدد من المنعطفات التي أثرت بشكل حاسم في مساراتها، ففي أعقاب اغتيال المناضل اليساري عمر بن جلون في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تعرض الكثير من أعضائها للاعتقال والتضييق. وهو ما أدى إلى حدوث انشقاقات في صفوفها، وسمح بإعمال مجموعة من المراجعات التي ستحدد مستقبل هذه التيارات فيما بعد، من حيث موقفها من السلطة وعدد من القضايا المجتمعية..

أسهمت المقتضيات الدستورية التي تمنع إحداث أحزاب سياسية على أساس ديني أو عرقي..، إضافة إلى المكانة التي يستأثر بها الملك في النسقين الدستوري والسياسي، بوصفه أميرا للمؤمنين، يحظى بعدد من

<sup>1</sup> - يشير ذ. منير الركراكي عضو مجلس (إرشاد جماعة العدل والإحسان) أن "الإمام (يقصد الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة) رحمه الله، أشاد بأساليب دعاة مبدعين، أدباء بارعين من أمثال مصطفى صادق الرافعي، وسيد قطب، ومحمد أحمد الراشد، وعبد الله الطنطاوي، وصالح العثماوي، وأحمد شوقي..". انظر نص الحوار الذي أجري معه (ذ. منير الركراكي) منشورا بتاريخ 18 يناير، 2014 على الرابط الإلكتروني: <https://shortest.link/2y-I>

الصلاحيات في المجال الديني، في ضبط وعقلنة أداء التيارات الدينية بالبلاد، ما جعلها ترفع مجموعة من الشعارات قبيل الجنوح نحو السلمية والاعتدال والانفتاح، والإقرار بأهمية الممارسة الديمقراطية في حدود معينة، والتدرج في الأداء..

إن استحضار الأصول المرجعية للتيارات الإسلامية في المغرب، هو أمر مهم، لكونه يسمح بفهم تصوراتها واستيعاب مآلاتها، ومدى تأثيرها بمحيطها، أو نقلها لتجارب وقوالب جاهزة ومحاولة تطبيقها في فضاءات اجتماعية مختلفة بشكل تعسفي..

وسنحاول في هذه الدراسة الوقوف عند الأساس الفكري للحركة الإسلامية في المغرب بشكل عام، قبل التركيز على حزب العدالة والتنمية في هذا الخصوص، مع استحضار تدرجه من المعارضة إلى المشاركة في تدبير الشأن العام محليا ووطنيا، وكيف واکب التنظير الفكري هذه التدرج والتطور.

## أولا: الأساس المرجعي للحركة الإسلامية في المغرب

يرجع بعض الباحثين جذور التيارات الإسلامية في المغرب إلى رواد الحركة الوطنية، كما هو الشأن بالنسبة للزعيم علال الفاسي الذي كان منفتحاً في أفكاره.. واعتبر البعض الآخر ظهورها نتاجاً لرفض الحداثة والغرب بشكل عام.. فيما أكد آخرون أنها جاءت كرد فعل على المد اليساري والقومي، وبعد قيام الثورة في إيران..

ويعتقد أحد الباحثين<sup>2</sup> بأن الروافد الأولى للمرجعية الإسلامية لدى التنظيمات السياسية، انبثقت مع حزب الاستقلال الذي تزعمه علال الفاسي<sup>3</sup>، وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي كان يقوده عبد الكريم الخطيب<sup>4</sup>، هذا قبل أن يظهر النزوع الأول نحو الفعل الحركي للإسلاميين، وكان ذلك بداية مع حركة الشبيبة الإسلامية عند ظهورها عام 1969 وتأسيسها بشكل رسمي عام 1972 برئاسة السيد عبد الكريم مطيع.

برزت العديد من الجماعات الإسلامية في المنطقة المغاربية، خلال ظروف وسياقات سياسية واجتماعية مختلفة، ويعتقد البعض<sup>5</sup> أن هذه الحركات ليس لها علاقة تنظيمية بجماعة الإخوان المسلمين بمصر،

<sup>2</sup>- محمد بحضاض: الحركات الإسلامية بالمغرب: النشأة والمسار، الموقع الإلكتروني "ميدل إيست أونلاين"، بتاريخ 21 يونيو 2019، على الرابط: <https://shortest.link/2xdf>

<sup>3</sup>- يعتبر الزعيم علال الفاسي من ضمن رواد الحركة الإسلامية الحديثة في القرن العشرين، والحركة السلفية التجديدية بالمغرب (1910 - 1974)، وكثيراً ما وظفه حزب الاستقلال أفكاره في إرساء مرجعيته.

<sup>4</sup>- يعد د. عبد الكريم الخطيب أحد رجال المقاومة والتحرير ضد الاستعمار الفرنسي، تقلد عدداً من المهام السياسية والمناصب الوزارية.

<sup>5</sup>- خالد بن الشريف: أهم الحركات الإسلامية المتواجدة بالمغرب العربي، موقع ساسة بوست، بتاريخ 01 يونيو 2015، على الرابط:

وإن كان بعضها يتعاطف معها سياسيا ويشاركها فكريا بعض مبادئها، في حين تؤكد دراسات وأبحاث عديدة على أن هذه التيارات تأثرت في بداياتها الإسلامية على الأقل، بـ"الفكر الإخواني".

ظلّ الإسلام حاضرا في الحياة السياسية للمغاربة قبل وبعد الاستقلال، ليس من باب التنظيمات والجماعات الإسلامية، لكن بالتكوين الديني لرجال الدولة من مفكرين وسياسيين ومقاومين، حيث نجد في الرجل الواحد يجتمع الفقيه والمفكر والسياسي والمقاوم، والأمثلة على ذلك كثيرة، كعبد الله كنون والعلامة المختر السوسي وعلال الفاسي<sup>6</sup>..

يعتبر أحد الباحثين أنه، يخطئ من يظن بأن الفكر الإسلامي الحركي المعاصر، في كل بقاع الدنيا، لم يكن لحركة الإخوان المسلمين عليه فضل وتأثير، وذلك لأن الحركة الأم (حركة الإخوان المسلمين)، تعد من أولى الحركات الإسلامية التي اعتمدت التنظيم والهيكلة والعمل المؤسسي، ما سمح لقيادتها، من خلال التجربة والممارسة والتراكمات الحركية والدعوية والتربوية، بإنتاج أدبيات ومؤلفات كانت تجد فيها بعض حركات الأرض الملاذ والهدف والغاية التي تسعى إليها<sup>7</sup>.

يشير البعض إلى أن الظروف الموضوعية والجو الفكري الذين نشأت فيهما حركة الإخوان المسلمين، لم يكونا مما يشجع على قيام نقاش واسع، ومفصل حول الدولة الحديثة وطبيعتها. ولكن الأمر كان مختلفا بالنسبة للحركة التي ورثت حركة الخلافة مباشرة، وهي الجماعة الإسلامية التي نشأت في الهند عام 1941 على يد العلامة أبي الأعلى المودودي (1904-1979)<sup>8</sup>، والتي ألهمت العديد من التيارات الإسلامية الناشئة في عدد من البلدان العربية.

لا تخفى التأثيرات التي ألحقتها الكتب التي ألفها كل من حسن البنا وأحمد الراشد وفتحي يكن وسيد قطب والقرضاوي وغيرهم.. في المرجعية الفكرية والتربوية للتيارات الإسلامية في المغرب، مع استحضار الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية والدستورية للفضاء الذي نشأت فيه.

ويرى البعض<sup>9</sup> أن المغرب استطاع أن يصنع له تجربة إسلامية بعيدة كل البعد عن المشرق، ويضع له خلافة راشدة متفوقة عن الخلافة البغدادية في القرن الخامس الهجري.. ويضيف بأن هذا التمييز وهذا

---

<https://www.sasapost.com/the-big-mouvement-islamique-in-magheb/>

6- محمد الخلوقي: تحديات التجربة الإسلامية في المغرب (دراسة نقدية)، مركز برق للأبحاث والدراسات، بتاريخ 02 فبراير 2017، على الرابط: <https://shortest.link/2qiz>

7- أحمد الجبلي: الحركة الإسلامية بالمغرب: تحول من الإيديولوجية الإخوانية إلى الانفتاح والاندماج 2|1، الموقع الإلكتروني وجدة سيتي، بتاريخ 25 يونيو 2015، على الرابط: <https://shortest.link/2xfm>

8- د.عبد الوهاب الأفندي: لمن تقوم الدولة الإسلامية؟ الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، منبر الحرية، المغرب، الطبعة الأولى 2011، ص ص 132 و133

9- أحمد الجبلي: الحركة الإسلامية بالمغرب: تحول من الإيديولوجية الإخوانية إلى الانفتاح والاندماج 2|1، المرجع السابق

التوجه سيظلان ديدن المغاربة لحد الآن، حيث لازالوا يحافظون على خصوصياتهم ولا يقلدون طرفا ولا تيارا، ولا يتبعون تنظيما خارجيا، وهو ما ينطبق على الحركة الإسلامية التي هي جزء من هذه البيئة وتنطوي على خصوصية مغربية.

اعتمدت حركة الشبيبة الإسلامية في المغرب عند ظهورها، كما هو الشأن بالنسبة لمثيلاتها في مختلف مناطق العالم، على التراكبات الفكرية والاجتهادات الفقهية التي خلفتها جماعة الإخوان التي أسسها حسن البنا في مصر أواخر عشرينيات القرن الماضي، على مستوى إرساء مرتكزاتها الفكرية، وكذا الاجتهادات التي راكمها أبو الأعلى المودودي عام 1941..، قبل أن تتخلص تحت ضغط المتغيرات السياسية والاجتماعية من جزء من هذه التركيبة، وبخاصة على مستوى تجاوز العمل السري، والأساليب العنيفة في تحقيق الأهداف.

لا يمكن الحديث عن الحركات الإسلامية بالمغرب، دون رصد التطورات التي شهدتها حركة الشبيبة الإسلامية في علاقتها بالدولة، فقد اعتمدت الحركة في وسائل عملها في البداية على دعوة وإرشاد الشباب واستمالتهم، من خلال الدروس واللقاءات والمحاضرات والندوات...، وبعد فترة من التعايش مع الدولة، والاعتراف القانوني والتي دامت منذ ظهورها إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بدأت ملامح التوتر في العلاقة بين الجانبين، بعد اتهامها بالوقوف خلف اغتيال الزعيم اليساري عمر بنجلون في عام 1975، كان من نتائجه حلّ الحركة ومنع نشاطاتها، وتشديد الخناق على عناصرها، ما دفع بالكثير منهم إلى تغيير آليات الاشتغال، واعتناق الأفكار المتشددة والمتصلة بالسرية والمنهج الثوري، وفقا للطرح الذي أرساه زعيم الإخوان سيد قطب..

ومع تفاقم المشاكل الموضوعية المتصلة بالضغوطات الأمنية التي طالت أعضائها، والذاتية المجسدة في الانشقاقات التي مسّت صفوفها، ستتغير الأمور من جديد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، مع نهج عدد من قادة التنظيم لمجموعة من المراجعات، وإعلان الانفصال عن التوجهات العنيفة والثورية، والإقرار بخيارات السلمية، والعمل الدعوي والانخراط في العمل السياسي، وهو ما تجسد في بروز عدد من رموز الحركة، كما هو الشأن بالنسبة لعبد الإله بنكيران وعبد الله باها ومحمد يتيم وسعد الدين العثماني...، وبخاصة مع إحداث تنظيم جديد أطلق عليه "الجماعة الإسلامية"، سعى إلى استقطاب عدد من الأعضاء الجدد في صفوفه..

عملت التيارات الإسلامية بالمغرب في مجملها على المزاجية بشكل مختلف بين الرجوع إلى التراث الإسلامي من جهة، والانفتاح بشكل محسوب على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة من جهة أخرى.

وقد ساهم عدد من الفقهاء في إرساء فكر الحركة الإسلامية المغربية، كما هو الشأن بالنسبة لعبد السلام

10

الهراس، وقد وصفه أحمد الريسوني (رئيس رابطة المستقبل الإسلامي بالمغرب (1994-1996) ورئيس حركة التوحيد والإصلاح (1996-2003))، بأنه "من السابقين إلى التأسيس القانوني للعمل الإسلامي، حيث أحدث في منتصف السبعينيات جماعة الدعوة الإسلامية، فهو معلم وشيخ في الاعتدال والوسطية والتأني والاعتزان... ورغم أنه عاش كثيرا في المشرق العربي، واتصل واحتك بأقطاب الحركات الإسلامية وشبابها هناك، فقد حافظ على أصالته ومميزاته المغربية، وظل ينكر تقليدها غير المتبصر، بل ويحذر من منزلقاتها وسلبياتها، وهكذا أسهم إسهاما أساسيا في ترسيخ تجربة ومدرسة دعوية إصلاحية مغربية متميزة..".

ويعتبر مؤسسو الجماعة، أن حركتهم مرت بمرحلتين كبيرتين تعرضت فيها الجوانب الإيديولوجية، والتنظيمية إلى تطورات ملموسة، امتدت المرحلة الأولى، ما بين سنتي 1973 و1984، وهذه المرحلة تأسست فيها جمعية الجماعة؛ تميزت بغلبة الخيار الثوري الانقلابي، أما المرحلة الثانية، فعرفت ترجيح

11

نظرة إصلاحية وفق منهج يفرض مقاربة شمولية للمجتمع .

ويشير البعض إلى أن الحركات الإسلامية المغربية تتميز عموما، بعدد من الخصائص التي تميزها عن مثيلتها في العالم الإسلامي، لخصها في ميلها المبكر للديمقراطية وقبولها لها مع بعض التحفظات، والواقعية والبراغماتية، وتبنيها للسلمية ورفضها للعنف، بينما يعد التدرج مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها<sup>12</sup>.

حاولت الحركات الإسلامية المغربية التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي مرت بها، مستفيدة في ذلك من التجارب الإقليمية التي سبقتها بتراكماتها الفكرية وفرصها، وبأخطائها المختلفة، فهي تميل في مجملها إلى العمل السلمي، وينطبق الأمر بشكل عام على جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح، ويبدو أن نهجها لخيار فالتدرج في العمل وتحقيق الأهداف مرده إلى استيعاب الإكراهات الداخلية والإقليمية والدولية.

<sup>10</sup> - عبد المجيد أسحنون: هكذا عاش الفقيد عبد السلام الهراس، صحيفة الرأي المغربية، بتاريخ 24 فبراير 2015، على الرابط:

<https://www.maghress.com/alraiy/45175>

<sup>11</sup> - البشير المتاقي: الإسلاميون المغاربة وإشكالية تأصيل خيار المشاركة السياسية: دراسة في المحددات والأسس المرجعية، الموقع الإلكتروني لمؤسسة مؤمنون بلا حدود لدراسات والأبحاث، بتاريخ 06 يونيو 2013 (نسخة إلكترونية)، على الرابط:

<https://www.mominoun.com/pdf1/2014-12/549adfcdb5319742560987.pdf>

<sup>12</sup> - محمد معاش: خصائص الحركات الإسلامية المغربية، جريدة هسبريس الإلكترونية، تاريخ 22 أكتوبر 2017، على الرابط: <https://shortest.link/2xh8>

تأسست جماعة العدل والإحسان على يد الشيخ عبد السلام ياسين، الذي أصدر عددا من المؤلفات والدراسات التي تمثل الأساس المرجعي والتوجيهي للجماعة. ويتعلق الأمر بأحد أقوى الجماعات الإسلامية المغربية التي تستمد أسسها الفكرية من الصوفية والسلفية، حيث اختارت المنهج التربوي والصوفي في عملها<sup>13</sup>، وهي ما زالت تشتغل خارج إطار الاعتراف القانوني، مشرطة في ذلك توافر مجموعة من الضوابط للانخراط في الحياة السياسية والاشتغال في إطار قواعد اللعبة.

وقد برزت في بداية الثمانينيات من القرن الماضي في مرحلة لم تكدمض فيها سوى مدة قصيرة على قيام "الثورة الإسلامية" في إيران، والتي كان لها أثر كبير في تصاعد التيارات الإسلامية في عدد من دول المنطقة.

ويشير الموقع الإلكتروني الرسمي للجماعة، أن ظهور هذه الأخيرة تمّ على امتداد خمسة مراحل أساسية<sup>14</sup>:

1- مرحلة جهاد الكلمة، و"محنة" الإسلام أو الطوفان<sup>15</sup> (1974 - 1981)؛

2- مرحلة تأسيس العمل المنظم، و"محنة" رسالة القرن<sup>16</sup> (1981 - 1985)؛

3- مرحلة التنفيذ، و"محنة" الحصار وحلّ الجماعة (1985 - 1990)؛

4- مرحلة الظهور، و"محنة" محاولة الاحتواء (1990 - 1998)؛

5- مرحلة التوازن، و"محنة" المذكرة<sup>17</sup> (1998 - 2001).

ويعتقد البعض أن الحديث عن فكر الجماعة، هو حديث عن فكر مؤسسها ومرشدها، حيث لا يمكن إنكار تأثيره عليها وعلى المنتمين إليها بواسطة كتاباته التي كانت تمثل بمثابة دستور للجماعة، والتي كانت غزيرة بالنظر إلى الإقامة الجبرية التي كان يخضع لها داخل المغرب، وساعده على ذلك تكوينه الأكاديمي باعتباره اشتغل إطارا بوزارة التربية الوطنية آنذاك، فهو كان يجمع بين الفكر الماركسي، فيما يخص التباين الطبقي داخل المجتمع، والفكر الإسلامي، فيما يخص طريقة الحكم، وكيف يجب أن يكون أمير

<sup>13</sup> - يؤكد الشيخ عبد السلام ياسين أن وظيفة التربية بالقنوة والمثال والتعليم، هي المهمة الأولى والدائمة لكل المؤمنين، كل من مكانته الإيمانية والخلقية، مهما كانت مكانه ووظيفته في التنظيم. انظر في ذلك عبد السلام ياسين: المنهاج النبوي تربوية وتنظيمية وزحفا، الشركة العربية الإفريقية للنشر والتوزيع، المغرب، الطبعة الثانية 1989، ص 68

<sup>14</sup> - سيرة العدل والإحسان: أزيد من عقدين بين المحنة والمنحة، الموقع الإلكتروني لجماعة العدل والإحسان، بتاريخ 04 فبراير 2009، على الرابط: <https://shortest.link/2qmd>

<sup>15</sup> - يتعلق الأمر برسالة مفتوحة وجهها الشيخ عبد السلام ياسين، في شهر سبتمبر من عام 1974، إلى الملك الحسن الثاني.

<sup>16</sup> - هي رسالة كتبها مرشد الجماعة في عام 1982 تحت عنوان: الملكية في ميزان الإسلام، منشورة في مجلة الجماعة، العدد 10، يوليو 1982م، ص 3 وما بعدها

<sup>17</sup> - يتعلق الأمر أيضا برسالة مفتوحة بالفرنسية معنونة ب "إلى من يهمه الأمر" صدرت مرشد الجماعة في شهر يناير من عام 2000، في بداية حكم الملك محمد السادس.

المؤمنين<sup>18</sup>. ومنذ عام 1981 بدأت هذه الجماعة بعملية مراجعة شاملة همّت أسلوبها في العمل ومواقفها واختياراتها، التي نشأت عليها في حضانة الشبيبة الإسلامية<sup>19</sup>.

لا يخفي الشيخ ياسين، إعجابه بعدد من رواد التيارات الإسلامية من مصر وغيرها، حيث يؤكد على أنه: "وقبل أن ينبعث الوعي الإسلامي والحركة الإسلامية على هامش الفكر القومي والوعي الوطني على يد أمثال "الشاب العبقري" حسن البنا والمودودي وسائر رواد الحركة الإسلامية المعاصرة، ثم بعد هؤلاء وإلى الآن، سادت النظرة الواقعية المقارنة بين الذات المتخلفة والغرب المتقدم<sup>20</sup>.

طرح الشيخ ياسين مجموعة من الاجتهادات، بصدد عدد من القضايا المجتمعية والسياسية، ويشير أحد الباحثين<sup>21</sup> إلى أنه "يعلن رفضه للديمقراطية بناء على خلفيتها الفلسفية، لفائدة الشورى كمعطى إلهي، لكنه بالمقابل يثمن العديد من القواعد والآليات التي انبثقت عنها نظرا لمرونتها وفعاليتها في تدبير الاختلاف داخل الذات السياسية على الأقل".

وفي معرض حديثه عن الفروقات القائمة بين الشورى والديمقراطية، يؤكد الشيخ عبد السلام ياسين على الأدوار الطلائعية التي لعبتها الحركة الوطنية وعلماء القرويين بنضالاتهم واجتهاداتهم في إرساء دعائم المشروع التي ورثها الطبقة السياسية بكل توجهاتها اليمينية واليسارية<sup>22</sup>.

رغم استحضاره لفكر عدد من رواد التجديد في عصر النهضة العربية والإسلامية الحديثة، كجمال الدين الأفغاني، فهو لا يخفي نقده لبعض أفكارهم، حيث يؤكد أن: "قل كلمتك وامش" لم يعد الوقت مناسباً لها، ولا هي تقوم بمهمة.. إن واجب الدعاة أن يربوا وينظموا ويزحفوا.. فلعل مجاهداً مثل سيد قطب كانت شهادته في سبيل الله أكبر مساهمة في دفع قضية المسلمين إلى النصر بفضل نعمة الله عليه بذلك الموقف الاستشهادي"<sup>23</sup>.

ومن جهة أخرى، ومع تصاعد التضييقات والمشاكل التي واجهت حركة الشبيبة الإسلامية منذ منتصف الثمانينيات، تم إحداث جمعية الجماعة الإسلامية بمبادرة عدد من الأعضاء القياديين، كما هو الشأن بالنسبة لعبد الإله بنكيران، ومحمد يتيم، وعبد الله باها، والأمين بوخبزة، وسعد الدين العثماني.. في عام

18- محمد الخلوقي: تحديات التجربة الإسلامية في المغرب (دراسة نقدية)، المرجع السابق

19- محمد الشيخ بانن: الدولة في خطاب الجماعات السياسية الإسلامية بالمغرب.. دراسة نماذج، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الدستوري وعلم السياسة، كلية الحقوق، مراكش، السنة الجامعية 2013-2014، ص 26

20- عبد السلام ياسين: الإسلام والقومية العلمانية، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية 1995، ص 30

21- محمد الشيخ بانن: الدولة في خطاب الجماعات السياسية الإسلامية بالمغرب.. دراسة نماذج، المرجع السابق، ص 59  
22- عبد السلام ياسين: الشورى والديمقراطية، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 1996، ص 354

23- عبد السلام ياسين: المنهاج النبوي تربية وتنظيماً وزحفاً، الشركة العربية الإفريقية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1989، ص 22

1981، فيما برزت حركة التوحيد والإصلاح عام 1996، كإطار دعوي تربوي، في سياق انصهار حركة التجديد والإصلاح ورابطة المستقبل الإسلامي. وتبرز الحركة في موقعها الرسمي، أنها تؤمن بالطبيعة المتجددة للدين فهما وتنزيلا، وفي نطاق الكتاب والسنة، وتؤمن بالتجديد والاجتهاد، وتدعو إليهما وفق الأصول والقواعد المقررة، والتعامل الإيجابي مع كل ما هو نافع وصالح ومفيد، مما أنتجته العقول والتجارب الإنسانية للمسلمين ولغير المسلمين... كما تلخص هدفها في العمل على الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة، وبناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة، من خلال حركة دعوية تربوية، وإصلاحية معتدلة، وشورية وديمقراطية، تعمل وفق الكتاب والسنة.. مع الالتزام بمنهج التدرج والحكمة والموعظة الحسنة، والتدافع السلمي، والمشاركة الإيجابية والتعاون على الخير مع غيرها من الأفراد والهيئات .

24

وتستند مجمل الكتابات التي راكمها قياديو حركة التوحيد والإصلاح على فقه المقاصدي الشرعية للشاطبي، ويبرز أحمد الريسوني وهو أحد منظري الحركة، وأول رئيس لها، أن شيخ المقاصد "أبو إسحاق الشاطبي" لم يحرص على إعطاء حدّ وتعريف للمقاصد الشرعية.. ويضيف بأنه وجدت عند بعض العلماء المحدثين تعريفات لمقاصد الشريعة، كما هو الشأن بالنسبة للعلامة التونسي الشيخ "محمد الطاهر بن عاشور"، والعلامة المغربي الأستاذ "علال الفاسي"<sup>25</sup>.

تمثل الحركة الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، وهي تقوم في مبادئها على "الوسطية والاعتدال، وعلاوة على انفتاحها على عدد من الكتابات والاجتهادات التي راكمها فقهاء وشيوخ مغاربة، فهي تأثرت بعدد من الأفكار التي أطلقها فتحي يكن وزينب الغزالي، كما استأنست فيما بعد بفكر مالك بن نبي ، وبخاصة فيما يتعلق بمفهوم الصراع الحضاري، واعتمدت أيضا على مجموعة من الاجتهادات التي طرحها العديد من النخب المنتمية للحركة، كما هو الشأن بالنسبة لسعد الدين العثماني ومحمد يتييم، وغيرهما من الفقهاء والمفكرين، ما جعلها تقدم على مجموعة من المراجعات، مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصية المغربية بأبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية والدستورية..

حاولت الحركة في هذا السياق، إرسال مجموعة من الإشارات، تفيد بأنها تقرّ بالثوابت الأساسية للمملكة المغربية في ارتباط ذلك بالملكية الدستورية، والمذهب الإسلامي المالكي الذي تقوم عليه الدولة، وقد استطاع عدد من قادتها طرح مجموعة من الاجتهادات في هذا الخصوص. كما قامت الحركة بعدد من

<sup>24</sup> - انظر الموقع الإلكتروني للحركة:

<https://alislah.ma/>

<sup>25</sup> - أحمد الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية 1995، ص 18

<sup>26</sup> - يعتبر مالك بن نبي أحد أعمدة الفكر الإسلامي في القرن العشرين الذين تناولوا بالدراسة والتحليل موضوع الحضارة، مع تحديد العناصر الأساسية في الإصلاح، كما يرجع إليه الفضل في إرساء منهج منفتح على عدد من العلوم الاجتماعية كالتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع في تناول قضايا المسلمين.



المراجعات بصدد مجموعة من الأفكار المستوردة من تيارات إسلامية خارجية، فيما تعرضت للنقد في العديد من مواقفها، حيث يعتبر البعض أن دفاع الحركة عن الدولة الحديثة، وتوافق قادتها مع مبادئها، رغم نقدهم لبعض مظاهر تغولها وسيطرتها على المواطن والمجالات الحيوية، لا يعني بالضرورة الاتساق الكلي مع هذا الكيان السياسي الحديث ذي الشأن الغربية والقيم الحداثية<sup>27</sup>.

وتعد جمعية البديل الحضاري<sup>28</sup> أيضا من التيارات التي تفرعت عن الحركة الأم، أي الشبيبة الإسلامية، في سياق الاختلاف في الرؤى، وفي أعقاب توجيه الاتهام إلى مؤسسي هذه الحركة كمصطفى المعتصم، ومحمد الأمين الركالة..، وغيرهما، باعتناق الفكر اليساري على حساب المبادئ الإسلامية، وقد تحولت الجمعية إلى حزب حمل نفس الاسم عام 2004، تركزت منطلقات رؤيته السياسية في الدين الاسلامي والمذهب السني الملكي، ووحدة الوطن الترابية والتاريخية والرمزية، والنظام الملكي، وسيادة الامة، والحكمة الانسانية، فيما يقوم الحزب على أربعة أسس هي الحرية، المساواة، العدل والديمقراطية<sup>29</sup>.

كما يندرج حزب الأمة الذي تم تأسيسه بتاريخ 03 نوفمبر 2006<sup>30</sup>، في هذا السياق، وتبعاً للوثائق التأسيسية للحزب فهو يعتمد المرجعية الإسلامية ويلتزم باختيارات الأمة، وهو حزب اجتماعي، نهضوي تجديدي، ديمقراطي، ومنفتح على أسئلة العصر وقضاياه وتحدياته، ويستند إلى فهم وسطي وتجديدي للإسلام والتراث الديني.

يرى عدد من الباحثين أن التيارات الإسلامية في المغرب، استطاعت أن ترسم لها مسارات متعددة، ومختلفة عن عدد من الحركات الأجنبية رغم استفادتها منها، كما هو الشأن بالنسبة لحركة الإخوان، وتجارب الإسلام السياسي في تونس والسودان...، بفعل الإسهامات الفكرية التي طرحها عدد من الفقهاء، وقادة هذه الجماعات، والتي تبرز في جوانب عديدة منها ارتباطها بخصوصية المجتمع المغربي، وللضوابط الدستورية التي تؤطر الحياة السياسية بالبلاد.

ومع ذلك، يعتقد آخرون أن الإسلاميين في المغرب، وإن تمكنوا من تحقيق الاستقلالية على الصعيد الإيديولوجي والفكري والسياسي، وإنضاج تجربتهم السياسية، ما عكس تطورا في علاقتهم مع الحكم

<sup>27</sup>- فوزية طلحا: صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية، المغرب وتونس نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، النسخة الأولى سبتمبر/ أيلول 2020، ص 45

28- أحدثت الجمعية بتاريخ 22 نونبر عام 1995

29 انظر في ذلك، البديل الحضاري.. من جمعية إلى حزب سياسي، جريدة هسبريس الإلكترونية، بتاريخ 21 فبراير 2008، على الرابط: <https://shortest.link/2xND>

30- يشار إلى أن وزارة الداخلية المغربية رفضت في عام 2007، تسليم قيادة الحزب وصلا بالإيداع بشأن التأسيس، لدواع متصلة بعدم تسلم ملف التأسيس، فيما تم اعتقال أمينه العام محمد المرواني في عام 2008 إلى جانب أشخاص آخرين ضمن ما سمي ب"خلية بلعيرج" التي اتهمتها السلطات بالإعداد لتنفيذ عمليات إرهابية في البلاد.

وتفعيلا لمسلسل الإدماج رغم الصعوبات والعوائق التي تعترضه، إلا أن ذلك لا ينفي تأثرهم بالجانب الدعوي والتربوي المشرقي الذي لا يزال حاضرا<sup>31</sup>.

## ثانيا: المواقفة الفكرية للمشاركة السياسية لحزب العدالة والتنمية

رغم بعض أوجه الشبه التي تشترك فيه التيارات الإسلامية المنتشرة في المنطقة العربية وغيرها، على مستوى المرجعيات والخطاب وطرق العمل، والمواقف المطروحة بصدد عدد من القضايا السياسية، فإن ثمة الكثير من عناصر الاختلاف التي تميزها، بالنظر إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحاضنة لها، وللإطار الدستوري والسياسي الذي يؤطر عملها.

ففي الوقت الذي ما زالت فيه حركات إسلامية تردد شعارات تقليدية من قبيل عودة نظام الخلافة، وأخرى (شعارات) مبنية على معاداة الديمقراطية، وما يتصل بها من حداثة وتداول سلمي على السلطة... استطاعت تيارات أخرى أن تراكم اجتهادات منفتحة، أتاحت لها التموقع في المشهد السياسي بعدد من الدول.

يمكن تصنيف الحركات الإسلامية في المغرب، إلى حركات تمكنت من ولوج الحياة السياسية، بعد الحصول على الاعتراف، والمشاركة في الانتخابات، وولوج المهام التمثيلية وطنيا ومحليا، كما هو الشأن بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، من جهة أولى، وأخرى ما زالت تشتغل خارج الضوابط الدستورية وقواعد اللعبة السياسية، كما هو الأمر بالنسبة لجماعة العدل والإحسان، من جهة ثانية..

ويشير سعد الدين العثماني (الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، ورئيس الحكومة المغربية سابقا) إلى أن الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها لا تحمل تصورا واحدا منمّطا، ولا مقارنة واحدة لأمر الإصلاح السياسي، بل تتجاذبها مدارس متنوعة، وأحيانا متباينة.. ويضيف أن التيار العام للحركة الإسلامية هو تيار يتبنى الفكر الوسطي المعتدل، والنظرة التجديدية للدين، ويتبنى الإصلاح بالوسائل السلمية والقانونية، وينبذ كل أشكال العنف. ويؤكد بأن السمة الغالبة على مقارنة الحركة الإسلامية للإصلاح هي التدرج وطول النفس وتجنب مختلف أشكال العجلة والتسرع، وعدم القفز على معطيات

<sup>31</sup> - رشيد مقندر: تحولات التجربة الإسلامية المغربية، ضمن كتاب ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أم أوام إيدولوجية؟ (مؤلف جماعي) تنسيق محمد سليمان أبو رمان، مؤسسة فريدريش إيبيرت، ومركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، الأردن 2018، ص 116

الواقع بغية اختصار طريق الإصلاح، وهو الخطأ الذي وقعت فيه - بحسب رأيه - فصائل كثيرة من الحركات اليسارية والقومية والإسلامية طيلة عقود من الزمان<sup>32</sup>.

نتيجة لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، عملت الجماعة الإسلامية على اعتماد مجموعة من المراجعات التي كان لها الأثر في التمهيد لظهور حزب العدالة والتنمية، الذي اقتحم المشهد السياسي المغربي ضمن تجربة جديرة بالدراسة والبحث في المنطقة العربية.

ويلخص الباحث بلال التليدي<sup>33</sup> مراجعات الحركة الإسلامية المغربية عموماً، في ثلاث مستويات، أولها، تنظيمي، يتعلق بنبد السرية، وبخاصة بعد الاعتقالات التي داخل أوساطها ما بين 1981 و1982، والقطع مع لوازم الفكر الثوري، ويتصل ثانياً، بالمرجعيات الأصولية والفكرية، من حيث دخول المقاصدية للبيت الدعوي، والتأصيل الفكري لنظرية التغيير، ومراجعة مقولة "خذوا الإسلام كله أو اتركوه كله"، وفي فقه تغيير المنكر، وإعادة النظر في نظرية التغيير وأساليبه، ومراجعة مفهومي الولاء والركون إلى الذين ظلموا، ومنطق الرفض والمفاصلة، والانتقال من منطق المقاطعة إلى فقه المشاركة، أما ثالثاً، فيرتبط بالمراجعات السياسية، على مستوى السياسة الشرعية، والانتقال من الأحكام النظرية إلى المواقف العملية، ومدخل الشرعية الدينية، وفيما يتعلق بالموقف من النظام الملكي والانتقال من الموقف النفعي إلى الموقف المبدئي، وتأصيل فكرة المشاركة السياسية، والموقف من الأحزاب السياسية.

وهي المراجعات التي حملتها كتابات عدد من قياديي الحركة، كما هو الشأن بالنسبة لمحمد يتيم في كتاباته المختلفة<sup>34</sup>، التي طرح من خلالها مجموعة من الضوابط العامة التي يفترض أن تؤطر عمل الحركة، في ارتباط ذلك بنبد العنف والسرية، واعتماد الحوار والسلمية والاعتراف بالرأي والرأي الآخر، وتوخي التواصل مع المؤسسة الملكية، والإقرار بشرعيتها الدينية والدستورية..

ويعتقد البعض<sup>35</sup> أن هذه المراجعات تشكل أهم إنجاز قامت به الحركة الإسلامية، ذلك أنها نقلت العقل الحركي في المغرب نقلة بعيدة في التعامل مع النصوص الشرعية، تجاوزت المنهجية التجزيئية التي كانت تتركب الأحكام اعتماداً على نصوص غير مرتبطة بسياقها وملابساتها، وغير محكومة بالنظرة التكاملية.

<sup>32</sup> - سعد الدين العثماني: الدين والسياسة، تمييز لا تفضيل، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة 2015، ص 12

<sup>33</sup> - بلال التليدي: مراجعات الإسلاميين، مركز نماء للبحوث والدراسات، دراسات في الحالة الإنسانية، الطبعة الأولى، بيروت 2013، ص 129 وما بعدها

<sup>34</sup> - نشير في هذا الصدد إلى كتابه الموسوم: "العمل الإسلامي والاختيار الحضاري"، الذي صدر إبان المراجعات الأولى التي تمت في أعقاب الانفصال عن حركة الشبيبة الإسلامية، والذي تم إعادة نشره فيما بعد، ضمن طبعات مختلفة.

<sup>35</sup> - بلال التليدي: مراجعات الإسلاميين، المرجع السابق، ص 139

وبالعودة إلى حركة التوحيد والإصلاح، ورغم المحاولات البنائية التصورية التي قامت بها، فإنه يعتمدها خلل يتمثل في ضعف قدرة الربط بين التصور المثالي، لخصائص النظام السياسي الإسلامي من خلافة وشورى وعدل.. وبين الواقع الحديث<sup>36</sup>. كما أن موقفها من الديمقراطية يتأرجح بين أخذ الجوانب الإيجابية فيها، والمتمثلة في قبول التعددية وحق الاختلاف، والتداول السلمي على السلطة، وبالمقابل رفض الجوانب "السلبية" المرتبطة بالتجربة التي يربط روادها بين الديمقراطية واللاينية<sup>37</sup>.

فيما ذهب آخرون إلى أنه إذا كانت "حركة التوحيد والإصلاح" قد تأثرت في بداياتها بحركة "الإخوان المسلمين"، فإن حزب "العدالة والتنمية"، قد تجاوز نسبيا فكر هذه الحركة، حيث بدأ تأثيره واضحا بحزب "العدالة والتنمية" التركي، فهما يتشابهان في الاسم ويتخذان نفس الشعار الحزبي، وهو "المصباح"<sup>38</sup>.

في منتصف التسعينيات من القرن الماضي (يونيو 1996)، ومع نهج المغرب لمجموعة من الإصلاحات السياسية، والانفتاح على مكونات المعارضة السياسية في سياق تفاعل إيجابي مع التحولات الكبرى التي شهدتها العالم بعد سقوط جدار برلين، ونهاية الحرب الباردة، انضمت مجموعة من قيادات الإسلامية المعروفة إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي كان يتزعمها د. عبد الكريم الخطيب، خلال انعقاد مؤتمر استثنائي للحزب، بعد الإعلان عن التزامهم بنقد العنف، وبالععمل في إطار الدستور والإقرار بإمارة المؤمنين التي يحظى بها الملك.

وشهدت نفس الفترة (غشت 1996)، مبادرة أفضت إلى اندماج ضمّ كلا من حركة الإصلاح والتجديد مع رابطة المستقبل الإسلامي، في إطار حركة جديدة سميت حينئذ بـ "التوحيد والإصلاح".

ويشير أحد الباحثين إلى أن التنظيرات الفكرية لحركة التوحيد والإصلاح وحزب لعدالة والتنمية استندت على المنهج الحضاري والثقافي كآلية تفسيرية، تقرّ بأولوية العامل الديني والثقافي والسياسي في الفهم والتأويل، وهو ما طبع المرجعية الفكرية والإيديولوجية بمرونة، فسّرت بتعدد المصادر الفكرية والشرعية المعتمد على رؤية مقاصدية تنم عن وعي بطبيعة الإشكالية التي يتخبط بها المجتمع، وإدراك لموازين القوى الاجتماعية والسياسية<sup>39</sup>..

<sup>36</sup>- البشير المتاقي: الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية بالمغرب، حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية نموذجا، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2009، ص 65

<sup>37</sup>- البشير المتاقي: الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية بالمغرب، حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية نموذجا، المرجع السابق، ص 109

<sup>38</sup>- فوزية طلحا: صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية، المغرب وتونس نموذجا، ص 23  
<sup>39</sup>- رشيد مقتدر: تحولات التجربة الإسلامية المغربية، ضمن كتاب ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أم أوام إيديولوجية؟ المرجع السابق، ص 115

وعندما بدأت العديد من قيادات الحركة في الانضمام إلى الأمانة العامة لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي سيتحول إلى حزب العدالة والتنمية فيما بعد، طرحت الكثير من الأسئلة حول ما إذا كان الأمر يتعلق بتحالف أو اندماج بينهما، قبل أن يقوم المكتب التنفيذي للحركة بإصدار بيان أوضح فيه أن الأمر "ليس انضماما من الأولى إلى الثانية، ولا تحالفا بين هئتين"، وكل ما هنالك أن الأعضاء المهتمين بالعمل السياسي للحركة "سيمارسونه في إطار الحزب"، بينما ستستمر الحركة "قائمة بذاتها تقوم بمهامها كما كانت من قبل."، وفي عام 1998 أصدرت الحركة ورقة حول اعتبرت فيها أن الحركة والحزب هيئة مستقلة عن الأخرى استقلالا قانونيا وفعليا، وليس لأي منهما وصاية على الأخرى، ويجمعهما التشاور والتعاون والتنسيق"<sup>40</sup>.

استطاع الحزب أن يفصل إلى حد ما بين العمل الدعوي<sup>41</sup> والنشاط السياسي والحزبي، ويستقل بنفسه بشكل ما عن حركة التوحيد والإصلاح التي ترعرع بين روادها، ويشير سعد الدين العثماني أن التمييز بين الحركة والحزب كان عملا واعيا واضحا معلنا، قاصدا دون تردد، ولم يبرز متأخرا. كما أنه لم يكن رد فعل على الهجومات المتتالية التي تعرض لها الحزب، وهي الهجومات التي تحاول ثنيه عن مرجعيته الإسلامية أو اتهامه بالإرهاب، بل الأمر يتعلق بتفكير أعمق في أنجع الطرق ليقوم بواجبه الإصلاحي الوطني أحسن قيام<sup>42</sup> ..

إن فهم وضع حزب العدالة والتنمية أو أي حزب مغربي آخر يعطي الأولوية للمرجعية الإسلامية ضمن أدائه في المشهد السياسي المغربي، يتطلب استيعاب المقومات والأسس التي تؤطر قواعد اللعبة، وعلاقة الدين بالدولة، فالدستور المغربي، يشير في فصله الثالث إلى أن "الإسلام دين الدولة؛ والدولة تضمن لكل واحد ممارسة شؤونه الدينية"، بينما يؤكد الفصل السابع منه على أن:

".. نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع.

- لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان.
- ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة".

40- سعد الدين العثماني: التمايز بين الدعوي والسياسي في التجربة المغربية، الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية، على الرابط: <https://shortest.link/2qTs>

41- على عكس الأحزاب السياسية، تتلخص مهام الحركات الدعوية في النشاطات الإرشادية ذات الطابع الديني والأخلاقي، بعيدا عن قضايا السياسات العمومية وتدبير الشؤون العامة والتنافس السياسي، أو توظيف الدين في الوصول إلى السلطة.

42- سعد الدين العثماني: الدين والسياسة، تمييز لا تفضيل، المرجع السابق، ص 131

وينص الفصل 41 منه أيضا، على أن "الملك أمير المؤمنين وحاми حى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.

- يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه،  
- ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا، في شأن المسائل المحالة إليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة..".  
يؤكد الدستور الحالي (الصادر عام 2011) وكذلك بالنسبة للدساتير المغربية السابقة، على أن دين الدولة هو الإسلام، بما يجعل من تأسيس حزب على أساس ديني أمرا لا أساس ولا مشروعية له، ولذلك حرصت جميعها على تحريم تأسيس الأحزاب على أساس ديني. كما أن المكانة التي يحظى بها الملك في النسق الدستوري المغربي باعتباره أميرا للمؤمنين، يمنع أي مكون سياسي أو حزبي فيما يتعلق بالاستئثار بتدبير الشؤون الدينية أو ادعاء حماية الدين بالمغرب، وهو توجه دعم مشروعية الدولة المغربية وميزها على امتداد تاريخها.

وبالإطلاع على الورقة المذهبية للحزب التي تضم برنامجه العام، نجدها تبرز استيعابه لهذه المعطيات، فرغم تركيزه على بعض القضايا في ارتباطها بالشريعة الإسلامية، وما يتصل بذلك من اجتهادات، فإنه يقدم نفسه كحزب سياسي مدني منفتح، لا يدعي الإطلاقية وامتلاك الحقائق، له برنامجه ووظائفه واستراتيجيته كأى حزب آخر تبعا لقواعد اللعبة المتاحة.

فالحزب لم يقيم على أساس ديني، ولا يعتبر نفسه وصيا على الشريعة الإسلامية، والانخراط فيه مفتوح أمام جميع المواطنين، الذين يقتنعون بمبادئه وتوجهاته وضوابطه، وفي هذه الورقة المذهبية، يؤكد الحزب أنه يواصل "مسيرته النضالية الهادفة إلى الإسهام في بناء مجتمع مغربي، تحكمه مبادئ العدالة والديمقراطية.. والانخراط في مسيرة التحديث والتنمية الشاملة، ودولة المؤسسات الضامنة للحريات والحقوق، وعلى المشاركة الشعبية الواسعة في إطار مرجعيته الإسلامية"<sup>43</sup>.

وبموجب هذه الوثيقة أيضا، يتبنى الحزب استراتيجية واقعية، تقوم على اختيار اقتصادي وسطي يثمن ويدعم المبادرة الفردية ودور القطاع الخاص في التنمية، ويؤكد على دور الدولة كفاعل اقتصادي، وتعتمد على الإصلاح المتدرج وتخليق الحياة السياسية مع الانفتاح على قوى مجتمعية إصلاحية أخرى مؤمنة بالديمقراطية والتغيير السلمي<sup>44</sup>.

ويشير مصطفى الخلفي (عضو قيادي في الحزب ووزير سابق) إلى ضرورة التمييز بين أمرين، الأول، وهو أن المغرب بلد مسلم، ومن أهم القواعد التي ينبغي استحضارها في تدبير الشأن الديني، أنه لا يمكن أن ننطلق من منظور يتيح للحزبي أن يشتغل تحت يافطته الحزبية في هذا المجال، والمتصل بالقضايا

<sup>43</sup> - حزب العدالة والتنمية: الورقة المذهبية، البرنامج العام، العدد السابع، سلسلة العدالة والتنمية، ص 7

<sup>44</sup> - حزب العدالة والتنمية: الورقة المذهبية؛ مرجع سابق؛ ص 36

التعددية والأخلاقية.. والثاني، يرتبط بتدبير دور الدين في الحياة العامة، انطلاقاً من طبيعة الإسلام في حد ذاته.<sup>45</sup>

يقرّ رموز العدالة والتنمية بأن الشورى نظام أخلاقي وإيماني وروحي وتربوي، يشمل كل مناحي الحياة الفردية والاجتماعية، وليست فقط مجرد آلية لتحديد العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. أما الديمقراطية فتشكّل صيغة لضمان حرية اختيار الحاكم في جوّ حرّ ونزيه، ما يجعلها معطى إنسانياً، بغضّ النظر عن منشأها الذي لا يتنافى مع الشورى، بل يكملها تماشياً مع زمنية الدولة الإسلامية<sup>46</sup>..

واعتبر د.سعد الدين العثماني أن نظام الخلافة لا يمكن اعتباره نظاماً سياسياً محدداً أو نموذجاً يقاس عليه، بقدر ما يعد تجربة سياسية تاريخية، على اعتبار أن مصطلحاته السياسية ليست جزءاً من الشرع، مضيفاً أن المعايير التي تجعل الدولة مدنية.. وبالنظر للتوجهات العامة المبثوثة في القرآن والسنة وكتابات علماء الإسلام، فإن هذه المعايير متوفرة في نظرة الإسلام للدولة، إذا استبعدنا تأثيرات الأبعاد التاريخية والثقافية في تكييفات علماء الإسلام لها<sup>47</sup>.

كما أن أحمد الريسوني لم يخف تأييده للدولة الحديثة كنتاج لتجارب إنسانية، تقوم على الدستور والانتخابات المشروعة، كفيلة بتجاوز الاستبداد والانفراد بالسلطة والحكم.. رغم التحفظات التي يطرحها في هذا الخصوص بصدد غموض المفهوم، وبخاصة فيما يتعلق بربط "الدولة المدنية" بمنع إصدار قوانين وقرارات ذات مرجعية إسلامية، ما يعتبره غير مقبول وغير ديمقراطي، خاصة إذا صدرت القوانين والقرارات بطريقة ديمقراطية عن الجهات ذات الصلاحية<sup>48</sup>.

وأخذاً بعين الاعتبار لحقوق المواطنة التي تقوم على المساواة بين جميع المواطنين، باعتبارها أساس الدولة المدنية، يعتقد البعض، أن خطاب الإسلام السياسي لا يعترف ب"المواطنة"، إذ لا يذكر هذه الكلمة في أدبياته، فيما ينطوي تعلقه ب"مفهوم الجماعة الإسلامية" تحديداً على تمييزها عن الأغلبية "الضالّة" التي كثيراً ما يقوم بتكفيرها<sup>49</sup>.

45- حسن أوريد ومصطفى الخلفي وآخرون: تدبير الشأن في المغرب، الجزء الأول، مجلة نوافذ العدد 30، شتنبر 2006، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ص 44 و45

46- محمد الشيخ بانن: الدولة في خطاب الجماعات السياسية الإسلامية بالمغرب.. دراسة نماذج، المرجع السابق، ص 187

47- د.سعد الدين العثماني: الدولة الإسلامية، المفهوم والإمكان، مركز التنوع لتدبير النزاعات، 22 نوفمبر، 2014، على الرابط:

<https://fairforum.org/wp-content/uploads/2017/07/The-civil-state-Saad-Eddin-Othmani.pdf>

48- أحمد الريسوني: الدولة الدينية والدولة المدنية، الموقع الإلكتروني لأحمد الريسوني، بتاريخ 24 يوليوز 2020، على الرابط: <https://shortest.link/2qUW>

49- محمد بوبكري: تأملات في الإسلام السياسي في محاوره جماعات الإسلام السياسي، الجزء الثاني، منشورات فكر، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى 2007، ص 30

تتباين رؤى الباحثين والمهتمين، بين من يرى في ولوج هذه التيارات الإسلامية للحياة السياسية أمرا طبيعيا ينسجم ومتطلبات الحياة السياسية الديمقراطية والمبنية على التنافسية والانصياع لقواعد اللعبة، وبين من يرى في الأمر خطورة على الديمقراطية باعتبار ذلك مطية للانقلاب على قواعدها والتمرد على آلياتها. حيث طرحت الكثير من التساؤلات بصدد المرجعية الإسلامية التي يتحدث عنها الحزب، وما إذا كان الأمر يتعلق بالنصوص أو القيم أو الاتجاهات الفقهية.

وقد اعتبر بعض الباحثين أن الاجتهادات الفكرية والنظرية التي رافقت أداء الحزب وتدرجه من المعارضة إلى السلطة، تظل غير كافية لمواكبة التحولات المجتمعية الراهنة والقضايا الحيوية المطروحة، فيما أكد البعض الآخر، بأن الورقة المذهبية للحزب يشوبها الغموض والعمومية، وذهب آخرون إلى أنه لم يتجاوز بعد الفصل الصارم بين الأداء السياسي من جهة والنشاط الدعوي من جهة أخرى.

حرص حزب العدالة والتنمية ضمن مسار مشاركته في المشهد السياسي المغربي، على التصاعد المتدرج من تدبير الشأن المحلي إلى الحياة النيابية ثم إلى العمل الحكومي، مما انعكس على تطوير خطاباته وكفاءته في تدبير ومواكبة الشأن العام، وقد أتاح محك المشاركة في تدبير الشأن العام، فرصة لمراجعة الكثير من الأفكار، وتطوير المرجعيات.

فمع اندلاع الحراك في عدد من الدول العربية، كان الحزب، كما الشأن بالنسبة لعدد من التيارات الإسلامية، هو المستفيد الأكبر من هذه المحطة، على الرغم من مواقفه السلبية والرافضة لهذا الحراك الذي طغت فيه المطالب المدنية والسياسية، وغابت عنه الشعارات الدينية، حيث تبوأ المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لعام 2011 والتي مكنته من قيادة الحكومة.

وصل الحزب إلى السلطة في ظرفية ضاغطة، فعلى المستوى الإقليمي، اتخذ مسار الحراك في بعض دول المنطقة كليبيا وسوريا واليمن طابعا داميا، دخلت معه هذه البلدان في متاهات من الصراع الذي عمقته تدخلات خارجية، فيما طبع الارتباك أداء بعض التيارات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة بشكل فجائي كما هو الشأن بالحالة المصرية، ما جعلها تقع في بعض الأخطاء (محاولة الاستئثار بالمناصب في مؤسسات إدارة الدولة..) التي أفرزت حالة من الشك والحذر في أوساط عدد من الأطياف السياسية، ما أدى إلى اندلاع مظاهرات وتحركات أفضت إلى إسقاط حكم الإخوان.

أما على المستوى الداخلي، فقد كان الشارع المغربي يغلي بالمظاهرات والاحتجاجات التي رفعت خلالها مجموعة من المطالب الاجتماعية والسياسية، كانت تتطلب اعتماد سياسات وتدابير على قدر من المسؤولية والجدية.

لا تخفى انعكاسات تجربة التدبير الحكومي وضغوطاته الداخلية والخارجية، على مستوى أعمال الحزب لمراجعات فكرية وسياسية هامة، غير أن وصوله إلى الحكم لم يخل من صعوبات وتحديات، بعدما انتقل من وضع المعارضة المريح الذي اكتفى فيه بطرح الشعارات وتوجيه النقد إلى الخصوم ومختلف



السياسات العمومية المعتمدة، إلى ممارسة العمل الحكومي والاحتكاك الفعلي بتحدياته وإشكالياته، الذي ظهر معها في كثير من الأحيان مرتبكا، بل وكأي حزب سياسي عادي، وتبين أن لا يملك حلولا سحرية لعدد من الإشكالات والمعضلات المطروحة داخل المجتمع والتي كان يسوق لها (الحلول) من موقع المعارضة .  
ويبدو أن إرادة المواطن التي مكنته من الاستئثار بالصف الأول خلال الولايتين التشريعتين الأخيرتين، ما جعله يقود حكومتين متتاليتين، هي نفسها التي دحرجته خلال الانتخابات الأخيرة التي شهدها المغرب يوم 8 سبتمبر 2021، إلى المرتبة الثامنة، ب 13 مقعدا فقط، بوضعية لم تمكنه حتى من إحداث فريق برلماني.



European  
Eye on  
Radicalization